الأمم المتحدة

A/ES-10/577–S/2013/23

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
16 January 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

إلحاقا برسائلي السابقة، وآخرها الرسالة التي أُرسلت في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أكتب لألفت انتباهكم إلى الحالة الحرجة السائدة على أرض الواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهي الأرض التي تشكل دولة فلسطين وترزح تحت نير الاحتلال العسكري الإسرائيلي منذ أكثر من ٤٥ عاما. فسياسات إسرائيل وممارساتها غير القانونية لا تزال تسفر عن إزهاق الأرواح وتلحق الخسائر بالممتلكات وتسبب المعاناة للسكان المدنيين الفلسطينيين، وهم شعب لا سبيل إلى إنكار تعرّضه لانتهاكات حقوق الإنسان بصورة منهجية وفاضحة على يد السلطة القائمة بالاحتلال، ويصل العديد من هذه الانتهاكات إلى مرتبة جرائم حرب.

وفي الأيام الأخيرة، لقي عدة شباب فلسطينيين مصرعهم نتيجة لوحشية الاحتلال، إذ لا يزال الجنود الإسرائيليون يستخدمون القوة المفرطة، بما في ذلك الذخيرة الحية ضد المدنيين العزّل الذين لا حيلة لهم، بمن فيهم المشاركون في الاحتجاج ضد السلطة القائمة بالاحتلال. واليوم، ١٥ كانون الثاني/يناير، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية فتى فلسطينيا، اسمه سمير أحمد عبد الرحيم عوض، وعمره ١٧ عاما، في قرية بُدرُس. وتوفي الفتى بعد إصابته بأربع طلقات نارية في الرأس والصدر والساق، حين أطلقت قوات الاحتلال النار عليه وعلى

220113 210113 13-20784 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

عدة شبان آخرين كانوا يحتجون على مداهمة إسرائيلية قرب المدرسة الثانوية للقرية، في منطقة تقع بالقرب من الجدار الذي شيدته السلطة القائمة بالاحتلال على أرض القرية، وهو الجدار الذي ما انفك سكان بدرس الفلسطينيون يحتجون ضده على نحو سلمي وخالٍ من العنف منذ عدة سنوات، ويتعرضون بسبب ذلك لمخاطر شديدة ويدفعون ثمنا باهظاً من جراء حوادث القتل والإصابات العديدة في صفوف المدنيين نتيجة استخدام إسرائيل للقوة المفرطة.

وكذلك قتل شابان فلسطينيان مؤخرا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلة في قطاع غزة بالقرب من المنطقة الحدودية، التي قتل فيها ثلاثة فلسطينيين وجرح ما لا يقل عن ٣٠ آخرين منذ إبرام وقف إطلاق النار في أعقاب العدوان العسكري الإسرائيلي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ويوم الجمعة، ١١ كانون الثاني/يناير، أطلق جنود إسرائيليون النار على أنور محمد المملوك، ٢٢ عاما، فأردوه قتيلا، وذلك في منطقة تقع شرق مخيم جباليا للاجئين. وأعقب ذلك يوم أمس، ١٤ كانون الثاني/يناير، اغتيال مصطفى أبو جراد، ٢١ عاما، في بلدة بيت لاهيا. ويشكل مقتل هؤلاء المدنيين انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة واستباحة لحق الإنسان في الحياة، ويؤكد ضرورة إلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، من أجل حماية السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها وضمان سلامتهم ورفاههم.

واليوم، لا بد لي أن ألفت انتباهكم أيضا إلى التطورات الأخيرة على الأرض في ما يتعلق بإعلان إسرائيل الاستفزازي عن اعتزامها المضي قدما في مخططاتها غير القانونية لبناء أكثر من ٣ ٠٠٠ وحدة سكنية في المنطقة المسماة ”E1“ الواقعة شرق القدس الشرقية المحتلة، وهي مساحة من الأرض الفلسطينية المُصادَرة تغطي ٤,٦ كيلومترات مربعة في وسط الضفة الغربية. وقد لفتنا انتباه المجتمع الدولي إلى هذه المسألة بالغة الأهمية مرارا ونواصل الحث على اتخاذ إجراءات جدية، بما في ذلك إجراءات من مجلس الأمن للضغط على السلطة القائمة بالاحتلال لكي تلغي هذا القرار وتوقف جميع الأنشطة الاستيطانية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وفي يوم الجمعة، ١١ كانون الثاني/يناير، تجمع أكثر من ٢٠٠ ناشط فلسطيني من جميع أنحاء فلسطين في المنطقة ”E1“ للمشاركة في مظاهرة خالية من العنف ضد الاحتلال، وتحديدا ضد استعمار إسرائيل الاستيطاني المدمر وغير القانوني للأرض الفلسطينية. ونصب الناشطون الخيام هناك، وأقاموا قرية ”باب الشمس“. وأكد البيان الذي أصدره الناشطون بالاقتران مع هذا الإجراء الذي يمثل شكلا من المقاومة الشعبية، على الطبيعة السلمية الخالية

من العنف لأعمالهم، بناء على القواعد والمبادئ القانونية الدولية التي تؤكد، في جملة أمور، على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والحرية وحقه في الدفاع عن أرضه ضد اغتصابها من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. وفي هذا الصدد، أعلن النشطاء، في جملة أمور، ما يلي: ''لقد فرضت إسرائيل عبر عقود وقائع على الأرض، وسط صمت المجتمع الدولي على انتهاكاتها. وقد حان الوقت لتتغير قواعد اللعبة، ولنفرض نحن الوقائع، على أرضنا''.

وللأسف، ردت إسرائيل على هذا الاحتجاج السياسي المشروع والخالي من العنف ببطشها وغطرستها المعتادين، ونشرت قوات الاحتلال لطرد الناشطين من المنطقة. واستخدم الجنود الإسرائيليون القوة لطرد المتظاهرين، الذين أصيب بعضهم بجراح نتيجة لذلك. وأعقب ذلك إعلانات استفزازية من قبل المسؤولين الإسرائيليين، بمن فيهم رئيس الوزراء، الذي أعلن ما يلي: ''لن نمكِّن أي شخص من منع الارتباط بين القدس و 'معاليه أدوميم'''. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن ''معاليه أدوميم'' مستوطنة إسرائيلية أنشأتها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة في انتهاك متعمد وخطير للقانون الدولي، وهو ما يشكل جريمة حرب. وبالمثل، فعندما حاول عشرات المتظاهرين الفلسطينيين الآخرين، اليوم ١٥ كانون الثاني/ يناير، أن يعودوا إلى ''باب الشمس''، منعتهم قوات الاحتلال بالقوة من الوصول إلى المنطقة، واعتقلت عددا من المدنيين. وهنا، نكرر الدعوات، بما في ذلك الدعوات التي وجهتموها سعادتكم، إلى احترام حق الشعب الفلسطيني في الاحتجاج السلمي.

ونحذر المجتمع الدولي مرة أخرى من المخاطر التي تكتنف الحالة السائدة، ونحث على اتخاذ إجراءات جدية جماعية، تصدر في المقام الأول عن مجلس الأمن، للتصدي لهذه الانتهاكات المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني ولاستمرار استعمار أراضيه من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. ويجب مطالبة إسرائيل على نحو لا لبس فيه، أن توقف بالكامل وعلى الفور جميع أنشطتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فلا بد للمجتمع الدولي أن يحشد الإرادة السياسية لمعالجة هذه الحالة الحرجة، من أجل حمل إسرائيل على وقف حملتها الاستيطانية والالتزام بالقانون الدولي. فقدرة دولة فلسطين على البقاء والآفاق السياسية والمادية لتحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ يتوقفان على هذا الأمر.

وتأتي هذه الرسالة إلحاقا برسائلنا الـ ٤٤٩ السابقة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٠ كانون

الثاني/يناير ٢٠١٣ (A/ES-10/576-S/2013/14) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل ما ترتكبه في حق الشعب الفلسطيني من جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، ويجب تقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة